

مؤقت

**مجلس الأمن**  
السنة الحادية والستون



الجلسة ٥٣٥٠

الخميس، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الساعة ١٣/٢٠  
نيويورك

الرئيس:	السيد مهيغا . . . . . (جمهورية تنزانيا المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد سميرنوف
	الأرجنتين . . . . . السيد بارتولد
	بيرو . . . . . السيد رويس روساس
	الدانمرك . . . . . السيدة لوي
	سلوفاكيا . . . . . السيد بريان
	الصين . . . . . السيد جانغ يشان
	غانا . . . . . السيد تشي - منسون
	فرنسا . . . . . السيد بيلود
	قطر . . . . . السيد السليطي
	الكونغو . . . . . السيد مكيات - سفوسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد واينري
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد أوداود
	اليابان . . . . . السيد ييموتو
	اليونان . . . . . السيد غروليموس

## جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

(S/2006/2)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2006/2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد بيلي - نياغري (كوت ديفوار) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء الوثيقة S/2006/2، التي تتضمن التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يدين مجلس الأمن بشدة الهجمات العنيفة التي تعرضت لها مؤخرا عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومرافق المنظمات غير الحكومية

الدولية في كوت ديفوار من جانب مليشيات الشوارع والجماعات الأخرى المرتبطة بالشبيبة الوطنية، ومحرضيهم عليها. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق أيضا إزاء العنف والاحتجاجات المنظمة في الشوارع بقيادة الشبيبة الوطنية، وخاصة في أبيدجان وفي مدن عديدة في الغرب.

”ويرى مجلس الأمن أن هذه الوقائع البالغة الخطورة وغير المقبولة تعرض للخطر عملية المصالحة الوطنية التي جسدها القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) وتتناقض مع هذا القرار. ويهيب المجلس بجميع الإيفواريين الامتناع عن أي عمل عدائي، ويطلب الإنهاء الفوري لهذا العنف ولجميع رسائل الكراهية التي تبث في وسائط الإعلام وخاصة التهجم على الأمم المتحدة. ويرحب مجلس الأمن بالمهمة العاجلة التي يضطلع بها بقيادة الرئيس أوباسانجو في أبيدجان. ويشيد بجهوده ويأمل أن تسفر عن خفض سريع للتوترات الحالية على الأرض.

”ويؤكد مجلس الأمن أيضا أن احتلال مرافق محطة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية يشكل اعتداء على حرية الإعلام وحياده وخرقا لمبادئ عملية المصالحة الوطنية، وللقرارات السابقة لمجلس الأمن واتفاقات السلام. ويطلب المجلس إعادة فرض السيطرة الفعلية لمجلس محطة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية ومديرها العام على المحطة فورا.

”ويكرر مجلس الأمن تأييده التام لرئيس الوزراء، السيد تشارلز كونان باني. ويدعو عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى أن تقوم، وفقا لولايتها، بتقديم كل ما يلزمه من دعم. ويكرر المجلس أيضا دعمه الكامل للفريق العامل الدولي،

أمام تنفيذ عملية السلام، بما في ذلك عن طريق مهاجمة أو إعاقة أعمال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أو القوات الفرنسية أو الممثل السامي لشؤون الانتخابات أو الفريق العامل الدولي، وضد الذين يحضون على الكراهية والعنف علناً، على النحو المنصوص عليه في القرارين ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٦٤٣ (٢٠٠٥).“

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2006/2.

بهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.  
رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

والممثل الخاص للأمين العام والممثل السامي لشؤون الانتخابات. ويؤيد المجلس البلاغ الختامي الصادر عن الفريق العامل الدولي في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

”ويدعو مجلس الأمن بشدة جميع الأطراف الإفوارية إلى التعاون مع رئيس الوزراء، والفريق العامل الدولي، وفريق الوساطة، والممثل الخاص للأمين العام والممثل السامي لشؤون الانتخابات في تنفيذ خارطة الطريق.

”ويشدد المجلس على أنه سيفرض تدابير محددة ضد الأشخاص الذين ستسميهم اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ١٤ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) ممن يقومون، في جملة أمور أخرى، بوضع العراقيل